نشرة شهرية ثقافية اقتصادية ليبرالية تصدرها جمعية النداء الجديد

النداء الجديد

العدد الحادي عشر - مارس ١٩٩٥ حرية - عدالة - عقلانية

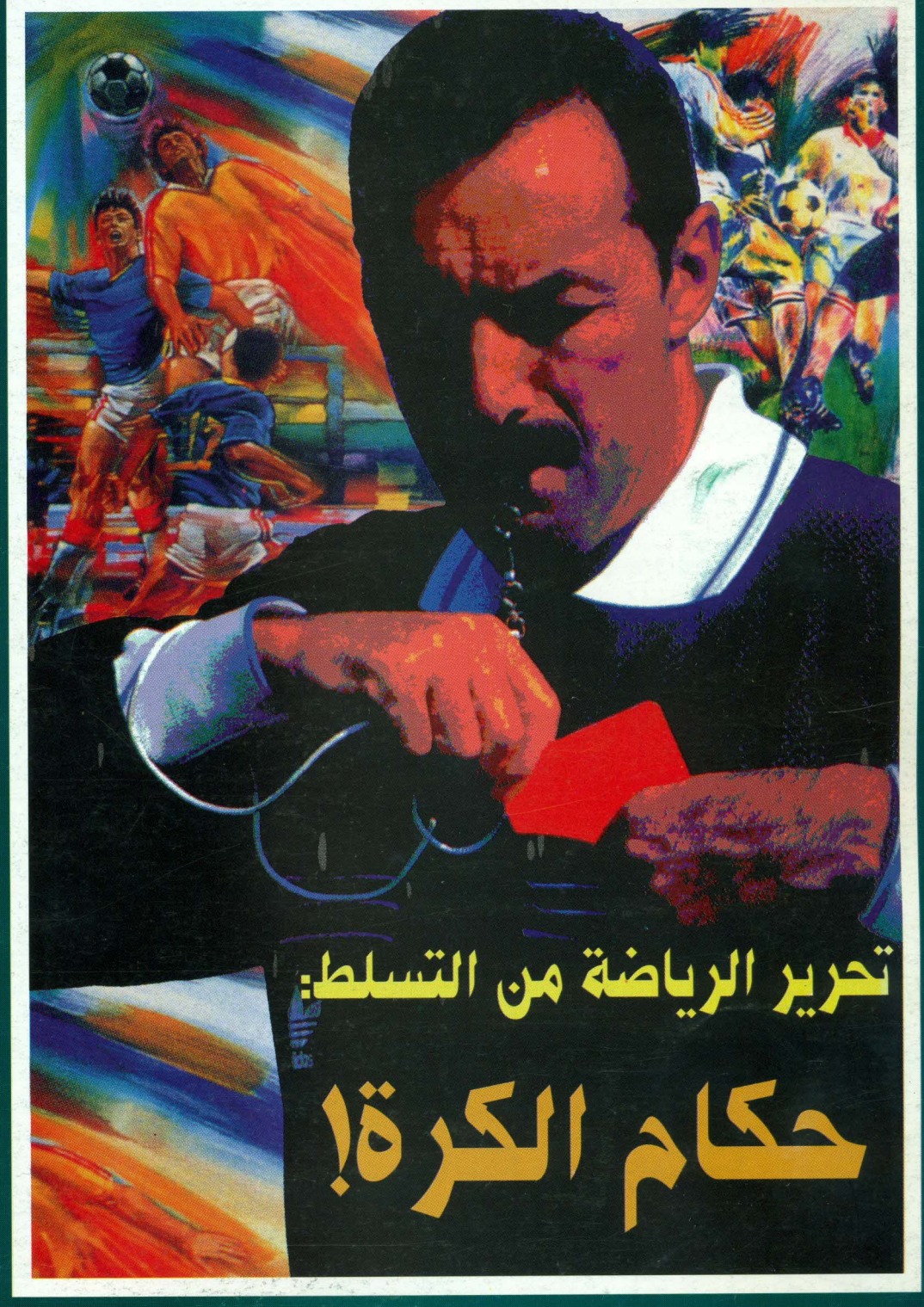

تحرير الرياضة من التسلط:
حكام الكرة!

معركة النقابات.. والاصلاح الديمقراطى

مشروع قانون الاسكان بين التأييد والمعارضة

قمة التنمية الاجتماعية: من يلتقط الفرصة؟

المجتمع المدني: مفهوم فقير.. واستخدام افقر

النداء الجديد

رئيس مجلس الإدارة : د. سعيد النجار رئيس التحرير : د. وحيد عبد المجيد

مستشارو التحرير : د. حازم الببلاوى ـ د. أسامة الغزالى حرب ـ أ. محمود أباظة ـ د. شريف لطفى

العنوان : ١٤ شارع عبد الحميد لطفى ـ مدينة المهندسين / ت : ٧٠٤٢١٣

رؤى ليبرالية

معركة النقابات .. والإصلاح الديمقراطى

كثيرة هى مخاطر معركة تعديل القانون الموحد للنقابات المهنية، التى اشتعلت منذ أوائل الشهر الماضى. فلا تقتصر هذه المخاطر على النقابات وحدها، لأنها تنعكس على مجمل الأوضاع السياسية والمجتمعية فى بلادنا. فالعالم الحالى هو أحد الأعوام المفصلية فى تطور نظام التعدد الحزبى المقيد، بالنظر الى كثافة التفاعلات المنتظرة خلاله. فلأول مرة تجرى انتخابات مجلس الشعب ومجلس الشورى فى عام واحد، منذ انشاء الاخير عام ١٩٨٠. كما يشهد هذا العام انتخابات فى عدد من أهم النقابات المهنية، فضلاً عن انتخابات النقابات العمالية واتحادها العام. ومن المنتظر أيضاً اقرار عدد من القوانين الجديدة والمعدلة، مثل قانون علاقات العمل، وقانون الاستثمار الموحد، وقانون الاسكان، فضلاً عن تعديلات أخرى متوقعة لقانون النقابات المهنية الملئ بالثقوب نتيجة الطريقة المتعجلة واللاديمقراطية التى صدر بها عام ١٩٩٣، كرد فعل لفوز تيار الأخوان المسلمين فى انتخابات نقابة المحامين. وقد جرى أول تعديل فيه الشهر الماضى، وبالطريقة نفسها، كرد فعل لمشكلات ظهرت مع الاعداد لانتخابات نقابة المهندسين.

ويثير ذلك مخاوف جدية على عملية التشريع، من جراء الهبوط بها، لتصبح أداة تستخدم فى معارك سياسية ونقابية، وبأسلوب يسوده التكتم والخفاء اللذان يتعارض مع أخص خصائص هذه العملية فى نظام يتحول نحو الديمقراطية. فاستخدام عملية التشريع ضد اتجاهات وقوى بعينها يتعارض مع الديمقراطية، ويعد أحد خصائص الأنظمة السلطوية بالذات، لأن الأنظمة الشمولية لاتترك مجالاً للقانون أصلاً. والمفترض أنه كلما أخذ النظام السلطوى فى التحول نحو التعددية، زاد احترامه للقانون، وانعكس ذلك على عملية التشريع التى تصدر من خلالها القوانين، بحيث تتسم بالعلانية والشفافية. وقد بدأت مصر هذا التحول منذ مايقرب من عقدين. لكن مازال يعانى حالة ركود لايتحمل الحكم مسئوليتها وحده. فتشاركه قوى المعارضة هذه المسئولية، لأن معظمها- ان لم يكن كلها باستثناء حزب الوفد - لم يتقدم كثيراً باتجاه الالتزام بالديمقراطية كخيار نهائى، وكمنطلق لتفاهم أو تراضى عام حول قواعد اللعبة. كما يتخبط معظم هذه القوى فى "حرب مرجعيات" لا هوادة فيها، على حساب البحث عن القواسم المشتركة التى يصعب التطلع الى تفاهم عام حول قواعد اللعبة الديمقراطية بدونها.

ومع ذلك، فإن مايحدث على صعيد عملية التشريع الآن لاينسجم مع مقتضيات التحول الديمقراطى. فاستخدام هذه العملية كسلاح فى معارك سياسية ونقابية يحط من شأنها ويهبط بدور القانون، بينما يقتضى التحول الديمقراطى الارتفاع به فوق كل الخصومات ليكون الحكم المعترف به بين الجميع. فالدولة الديمقراطية هى دولة الحق.. دولة احترام القانون. وينبغى أن يبدأ هذا الاحترام منذ الخطوة الأولى فى عملية اصداره، بحيث تتسم هذه العملية بالشفافية، ويشارك فيها المعنيون بالقانون قيد الاصدار أو التعديل، من خلال الاستماع لآرائهم ومطالبهم ومناقشتهم فيها، ثم عرض مشروع القانون عليهم عند صياغته وقبل إقراره. ولايعنى ذلك انتقاص من السلطة التشريعية بأى حال، وانما مساعدتها على الوصول الى أفضل صياغة للقانون.

لكن مثلما صدر القانون الموحد للنقابات المهنية بعيداً عن المعنيين به، وفى عجالة وتكتم، جاء تعديل احدى مواده مؤخراً ليؤكد أن صانعيه لم يستخلصوا أى دورس من التجربة. لقد صدر القانون حاملاً بالثقوب والثغرات. ولم تكن المادة الخاصة بصلاحيات اللجنة القضائية فى الاشراف على انتخابات النقابات هى الوحيدة التى تحتاج الى تعديل. لكن استمرار نهج استخدام العملية التشريعية كسلاح سياسى دفع الى اقتصار التعديل عليها، واجرائه بطريقة تسهّل التدخل الادارى فى انتخابات النقابات كبيرة العدد، والتى ستكون معظم لجانها الفرعية فى الشركات والمصانع تطبيقاً للقانون الموحد. ومعنى ذلك عملياً تفريغ الاشراف القضائى على هذه الانتخابات من مضمونه، رغم أن التعديل تم تحت شعار دعم هذا الاشراف. ستكون اللجان تحت اشراف أحد أعضاء "الهيئات القضائية"، التى تشمل هيئة قضايا الحكومة والنيابة الادارية.

واذا كان نفوذ التيار الاصولى فى بعض النقابات المهنية الرئيسية يزعج دوائر فى الحكومة والحزب الحاكم، فمن الصعب تصور نجاح مواجهته بالاساليب الادارية والتشريعية، التى قد تؤدى الى نتائج عكسية. ونخشى أن يدفع ذلك قطاعات اضافية من المهنيين للالتفاف حول هذا التيار، تعبيراً عن ضيقهم بهذه الأساليب وما تنطوى عليه من انتهاك لحقوقهم واستهانة بهم وتجاهل لهم. وليس لأحد أن يلومهم على ذلك، وخاصة عندما يقارنون حالهم بحال اخوانهم العمال الذين تم احترام حقهم فى مناقشة قانونهم الجديد على مهل.

إننا لاننكر على الحزب الحاكم حقه فى أن يحاول دعم نفوذه فى النقابات المهنية ونتفق معه على مخاطر هيمنة تيار واحد على النقابات المهنية الرئيسية، خاصة وأن هذا التيار لم يلتزم بعد بالديمقراطية كخيار نهائى، ونتطلع لأن تعكس النقابات الواقع التعددى. لكننا نرى أن واجبه السعى لذلك من خلال التنافس المفتوح الذى يسهم فى دعم التحول الديمقراطى، لا عن طريق التدخل الادارى واستخدام العملية التشريعية بأسلوب يضر بالاحترام اللازم للقاعدة القانونية ويضع مزيداً من العوائق أمام التحول الديمقراطى.

د. وحيد عبدالمجيد .

KAMEL GRAPHICS